# الوضع فى مصر

# (أهم تطورات المعلوماتية والمشاكل وتحديد الغايات)

محرم الحداد*

## المقدمـــة:-

أصبح من الواضح جليا أن تطوير المجتمعات النامية الباحثة عن تقديم مستوى معيشي مرتفع لأفرادها والساعية لتحقيق التنمية المستدامة ينبغى أن يرتكز على تطوير قطاع المعلومات بمفهومه الواسع كأحد الدعائم الهامة التى تلعب دورا محوريا وحيويا لبناء اقتصاد ومجتمع المعرفة (كأحد مستلزمات التطوير)، وذلك إضافة إلى ارتكازه على الدعائم الأساسية التالية:-

التنمية الاقتصادية : والتى تصبو إلى بناء نظام اقتصادي قادر على المنافسة العالمية من جهة، وتحقيق النمو الاقتصادى المنشود القادر على تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع من جهة أخرى. ومحرك هذا النمو الاقتصادى هو الابتكار والذى يعتبر اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد ومجتمع المعرفة بتكامله مع التنمية المعرفية والإدارة.

والتنمية البشرية : والتى تهدف إلى تغيير بنية المجتمع وأفراده وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الأساسية لتتوافق مع سوق العمل المرتكز على القطاع الخاص بالدرجة الأولى من خلال برامج التدريب والتعليم مع الاهتمام بـ R&D بإعتبار أن الابتكار التكنولوجي وسيلة للتنمية البشرية.

والتنمية الاجتماعية : والتى تصبوا إلى بناء مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ويستند إلى معايير أخلاقية وكذلك خلق مجتمع من الأفراد المبدعين من ذوى القدرة على التعلم المستمر وتطوير مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية للمساهمة فى تحقيق التطوير العالمى.

والتنمية البيئية : وذلك من خلال المحافظة على البيئة وعدم تدهورها وحمايتها وتوازنها مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

* أ.د. محرم الحداد: مستشار بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط –معهد التخطيط القومى

ويشتمل قطاع المعلومات بمفهومه الواسع على عدة محاور فرعية تتمثل فى المحتـوى والإمـداد أو الإتاحة والمعالجة للمعلومات بالارتكاز على البنية الأساسية للمعلومات.

ويختص محور محتوي المعلومات بإنتاج وتنمية الملكية الفكرية بالإضافة إلي إعادة إنتاج المحتوي الفكري المنتج بواسطة الآخرين، وبذلك يشتمل هذا المحور الفرعي علي توافر التنظيمات التي تراعي أبعاد الملكية الفكرية وتعالجها بطرق مختلفة تضمن حماية مبدعيها وتنظم توزيعها وبيعها للمستهلكين. أما محور إمداد وإتاحة المعلومات فيمثل خاصية توفير محتوي المعلومات في أشكالها الطبيعية والرقمية للمواطنين والمنظمات من خلال مجتمعات الناشرين، والمكتبات وقطاعات التلفزة والراديو والقنوات الفضائية ومقدمي اتصالات المحمول عن بعد والمعلنين ...الخ، إلي جانب تضمين كل مقدمي خدمات الشبكات (ISPs) ذات القيمة المضافة أي الخدمات المقدمة من خلال شبكات الاتصالات عن بعد التي توفر المحادثات الهاتفية الصوتية والمرئية. كما أن محور معالجة المعلومات وحوسبتها يهتم بالمعالجة فيما يتصل بإدارة محتوي المعلومات، حيث تتواجد حاليا زيادة مضطردة في عدد المنظمات والمنشآت والمراكز التي ترتبط بوظيفة حوسبة ومعالجة المعلومات وإمدادها للمنظمات الأخرى التي تنتج معلومات أو تتزود بالمعلومات الجوهرية لعملها. ويرتبط ذلك بما يطلق عليه صناعة "التعهيد Outsourcing" المتعلق بتطبيق الفرص المعلوماتية من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي والمشتمل علي مراكز البيانات ومراكز طلب الخدمات، كما يتضمن أيضا علي قطاع المعالجة الفرعية للمعلومات من حيث التحليل وتطوير مراكز التميز للبحوث والاستشارات والتطوير التي تختص بصناعة تكنولوجيا المعلومات.

وبالتالى يهتم قطاع المعلومات بثلاث موضوعات رئيسية وهى التواصلية والمحتوى والكفايات.

وتتضمن التواصلية (Connectivity) ثلاثة مجالات فرعية ترتبط بشبكات المعلومات، وإمكانية الوصول لما تحتويه من معلومات، وكذا التوافقية (Interoperability) بينها. ويرتبط الموضوع الثاني المحتوي (Content) بخلق وإنتاج محتوي فكري-محوري يتسم بالجودة العالية، ويؤكد إمداده حماية كل من المواطنين ومنتجي المحتوي علي حد سواء. أما الموضوع الثالث فيختص بالكفاءات (Competencies) التي تشتمل علي المهارات المتطلبة و المرتبطة بثقافة المعلومات وتكنولوجياتها وتوفير أخصائي المعلومات وإمدادهم بالمهارات الجوهرية اللازمة.

**ضعف المعلوماتية فى مصر ومشاكلها:**

هناك فورة من الهموم المصرية التى تتفاقم مع الوقت وتتمثل فى التزايد المستمر لعنصر عدم الرضا عن السياسات التى تتبعها الدولة بقطاعاتها وأنشطتها المختلفة، وفى تدنى مستويات الأداء والانجاز بكافة الأنشطة وإداراتها، والتى تتبلور فى تزايد معاناة أفْراد المجتمع البسطاء فى الوصول إلى احتياجاتهم الضرورية من السلع والخدمات. كما تزايدت وتتزايد أيضا هواجس وعناصر عدم الاطمئنان لإمكانية نجاح أى من مشروعات الدولة (كبيرة كانت أم صغيرة) فى المستقبل. هذه الهموم قد أصبحت تشكل ثقلاً وعبءا كبيرا ومتزايدا على كاهل المواطن البسيط، حيث أصبحت تستعصى على الحل نتيجة تزايدها وصعوبة حصرها واستمراريتها وتفاقم آثارها عليه مع الزمن.

ويرجع السبب فى ذلك من وجهة نظرنا إلى أننا لا نلتفت إلى أبعادها المتعددة وأهم أسبابها والمتمثلة فى ضعف المعلوماتية والتى نهملها سواء كنا فى مرحلة تحليل هذه المواقف كمشاكل أو أزمات للتعرف على أبعادها وفهمها واستيعابها مع التعرف الموضوعى والعلمى لأسباب حدوثها وأشارات الإنذار المبكر لها، أو كنا فى مرحلة وضع الحلول وتحديد كيفية مواجهتها فى مراحلها المختلفة ومتابعتها والعمل على عدم تفاقمها وتحولها إلى أزمات أو كوارث ومواقف صعبة.

وهذا ما يجعلنا فى حاجة ماسة إلى إعادة قراءة المواقف المختلفة (مشاكل وأزمات) من المنظور المعلوماتى لتحديد رؤى واضحة لإعادة بناء الدولة وتطويرها حتى يمكن الانتقال السلس من الدولة التقليدية إلى دولة المعلومات والمعرفة.

فبالرغم من أن معدل النمو السنوى لقطاع المعلومات وما يرتبط به من منتجات وخدمات ونشاطات اقتصادية على مستوى العالم المتقدم يتجاوز بكثير معدل النمو السنوى للسكان وللناتج الإجمالى وللصناعات التقليدية ، إلا أن مساهمة شركات هذا القطاع وتقنياته فى إنتاج المعلومات والمعرفة فى معظم الدول النامية والعربية ومنها مصر مازالت ضئيلة للعديد من الأسباب ومنها وجود مشكلات عديدة وقيود لتحجيم قوة المعرفة بهذه الدول من قبل الدول المتقدمة التى تحتكر هذه القوة وتتحكم فيها .

ونحن نرى أن هذا التحجيم يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى لما يلي : -

١. إن الدول النامية تركز على امتلاك الحاسبات وشبكات الاتصالات والبرامج الجاهزة ولكنها لا تهتم بالمحتوى المعلوماتي. فنحن مثلاً لدينا قمر صناعي (نايل سات )ومع ذلك فإن إعلامنا ليس في موقف جيد لأن المحتوى المعلوماتي ضعيف ، في حين أن ميزانية قناة الجزيرة أو دريم أقل بكثير ولكنها تحقق نجاحاً واضحاً لاهتمامها بالمحتوى المعلوماتي والإعلامي. وهذا معناه أنه ليس بالبنية الأساسية وحدها يتم بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد المبنى على المعلومات والمعرفة.

٢. ونظراً لأن المعرفة ترتبط منذ الأزل بما لا نعلمه وهو مستمر ومتجدد ، فإننا لا يجب أن ننخدع بأن الوصول إلي المعلومات من خلال الإنترنت يعني بالضرورة توفير المعرفة وآلياتها فهذا غير صحيح • فيمكن على سبيل المثال الوصول إلي آخر إنجازات مشروع الجينوم أو الخريطة الوراثية من خلال الإنترنت كمعلومات. ولكن هل هناك من يستغلها لتشخيص مرض قائم أو لإنتاج دواء جديد مناسب. إذن ليس المهم امتلاك المعرفة فقط بل لابد من استيعابها وتوظيفها أو استخدامها لحل مشاكل المجتمع وتوليد المعارف الجديدة منها.

٣. إن معظم المبرمجين المصريين مثلاً ليسوا مبرمجين حقيقيين مبدعين، بل هم يجمعون أجزاء البرامج القادمة من الخارج مثل Microsoft في أمريكا التي تحتكر صناعة هذه الأجزاء، ثم يجمعونها مثلما يتم تجميع الدوائر الكهربائية من مكوناتها المستوردة التي تم إبداعها في الخارج. أي أنهم يتعاملون مع صناديق سوداء على مستوى البرامج Software بالإضافة لمستوى الأجهزة والمعدات Hardware . كما تتسم البرامج بأنها تتهاوى بسرعة ، فعندما يأتي الجديد منها ينهى القديم لأن المعرفة إن لم تستخدم تتلاشى قيمتها وتفسد وتنتهي إلي لا شيء. فليس المهم بالتالى توافر المعلومات أو المعرفة ولكن لابد من توظيفها واستخدامها وإلا انتهت إلي لاشيء.

وعموما يمكن إرجاع ضعف المعلوماتية الحالى فى مصر للأسباب التالية :-

١. انخفاض جودة البيانات والمعلومات من حيث الدقة والحداثة.

٢. انخفاض كفاءة التنظيمات مع تداخل الاختصاصات بين الأجهزة.

٣. ضعف البنية التحتية وخاصة فيما يتعلق بمنظومة الاتصالات.

٤. نقص الكفايات من حيث الكم والكيف إلى جانب تفضيل معظم المبدعين منهم للهجرة للخارج.

٥. عدم ربط مراكز توليد المعلومات والمعرفة والبحث العلمى بمراكز الاستخدام والتوظيف.

٦. تكرار وإهدار الجهود المعلوماتية نتيجة ترك ملفها لآليات السوق التجارية وبدون رؤية إستراتيجية وخطة فعالة للتطوير.

فالدولة السلطوية هرمية البناء التى عشناها حتى الآن، والتى لاتراعى سوى مصالحها منفردة بينما تهمش مصالح المواطنين وأصحاب المصلحة والجمعيات والمؤسسات ولا تعتد بآرائهم ولا تقدرها أو تثمنها، تتسم بالآتى:-

أ- ثقافة حجب المعلومات (وعدم السماح بحرية الوصول إليها أو الإفصاح عنها)

ب-انخفاض مستوى تفاعلها مع أصحاب المصالح مع إهمال آرائهم حتى مع استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ج- بطء التعامل مع المشاكل والأحداث ، حيث يتم التعامل مع الحدث بعد وقوعه كرد فعل مع افتقاد عملية التنسيق مع ذوى العلاقة، مع بطء الاستجابة لمطالب مواطنى الدولة وتفضيل العمل بالأساليب التقليدية.

د- أن مصدر قوتها يكمن فى فرض الاستقرار من خلال عدم تغيير الطرق والأساليب التقليدية والهياكل الأساسية، وإلا كان ذلك بمثابة انقلاب جوهرى فى نظمها، حيث تميل لرفض التحديث أو التطوير مع التهرب من المسئولية.

ه- علاقتها بنظم الدولة المختلفة أو حتى داخلها تتم على أساس بيروقراطى.

و- تميل إلى أحداث التغيرات فى صورة تكتيكية اى بصورة متقطعة حيث لاتهتم بالرؤية الإستراتيجية للتحسن والتطوير المستقبلى.

ومع ذلك يسود بشكل عام تفاؤل كبير واضح خاصة فى مصر فى إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ماتم الاهتمام بتطوير قطاع المعلومات والاتصالات إداريا وفنيا وبوضع الأسس والتشريعات الداعمة لذلك والاستخدام الفعال للأدوات الجديدة لتقنياته، حيث قد ترتفع مساهمة هذا القطاع فى إنتاج المحتوى المعرفى وأيضا فى تطوير العديد من تطبيقاته التقنية التى

يمكن ترويجها محلياً وعالمياً وذلك لوضع متخذى القرارات أمام مستحدثات العصر والأساليب التقنية فى هذا القطاع واستخدام تكنولوجياته لتوليد الجديد من المعارف، الأمر الذى يؤدى إلى رفع مستوى الأداء التنموى.

ويرجع هذا التفاؤل إلى الاقتناع بمقولة أن العوامل المساهمة فى النمو والتنمية الاقتصادية قد أصبحت تتبلور (بعيدا عن الجوانب المادية) فى مزيد من الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفى مزيد من الاعتماد على الإبداع والابتكار وعلى العنصر البشرى بشكل أكبر.

وعليه إذن فلقد رأت الحكومة المصرية أن مواجهة تحديات التنمية القومية الشاملة والمستدامة لبناء هذا المجتمع المعاصر للمعرفة إنما ترتبط بدرجة كبيرة بتطوير استراتيجياته التى تتصدى للتحديات التى تواجه مصر وتستفيد من الفرص المتاحة لإقامة صناعات قوية لتحقيق الريادة التكنولوجية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاعتماد على تطوير قطاع المعلومات بمفهومه الواسع، وتحديد وتأسيس وتنفيذ البرامج الصحيحة ( التى تمكننا من حسن إدارة وتنظيم تداول المعلومات والمعرفة) والتى تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتزيد من درجة اندماجه فى الاقتصاد العالمى القائم على اقتصاد السوق.

وهنا أحب أن أذكر القارئ بأن ثورة ٢٥ يناير الشعبية السلمية قد بدأها وقادها شباب مصريون يتقنون التعامل مع أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمتمثلة فى شبكات التحاور الاجتماعية (كالمدونات، الفيس بوك، التويتر، اليوتيوب ... الخ) قد هبطت من الفضاء المعلوماتى الافتراضى (بسرعة فائقة وبدون مقدمات) وغزت المجتمع المصرى الواقعي لتحقيق غايات "الحرية-الديمقراطية-العدالة الاجتماعية-والتفكير العلمى الخلاق" للتوصل لحلول ابتكارية غير تقليدية فى تناول مشاكلنا المعاصرة، وبحيث يتم التحرر من الركود الفكرى والابداعى للمفكرين والعلماء المصريين والذى كان سائداً قبل الثورة.

**رصد أهم إنجازات المعلوماتية:**

من المعروف أن استعمال المعرفة في حل قضايا المجتمع هو وحده الكفيل بالدفع إلى المزيد من إنتاج المعرفة. فلا صوت ولا رأى ولا حرية لمن لا يملك أدوات إنتاج المعرفة، حيث المعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم. وأن المعلومات هي وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية

والحكم بالسليقة. وأنه يجب تشغيل المعرفة بصورة سريعة فى الوقت الحقيقى حتى يمكّن للإدارة اتخاذ القرارات ليس فقط بصورة أسرع وإنما أيضا بصورة مختلفة. فكلما تم الحصول على المعلومات مبكرا (فى التو واللحظة) كلما سهل علاج المشكلات وعدم تفاقمها.

ولقد بذلت الحكومة المصرية جهوداً واضحة فى دعم توسع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها كنافذة وقناة أساسية لكى تصل من خلالها مصر لمجتمع المعرفة والمؤشرات المتعلقة بتطور البنية البشرية والبنية الأساسية لمجتمع المعلومات بالإضافة إلى الاتجاهات التى تسلكها مصر فى سبيل زيادة اندماجها فى الاقتصاد العالمى ودعم تنافسيتها.

ولقد صاحب تطوير مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من التغيرات الهيكلية فى قطاعات الاقتصاد التقليدى؛ إذ ظهر بمقتضى هذه التكنولوجيات العديد من الأنشطة غير التقليدية المستحدثة من أمثلة: العمل عن بعد، والتجارة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكترونى...إلخ.

كذلك قامت مصر بتنمية العديد من مناطق الأعمال التكنولوجية من أجل دعم صادراتها من خدمات الاتصالات والمعلومات خاصة خدمات التعهيد التى حققت بها المركز الرابع على مستوى العالم، مثل مشروع القرية الذكية والمنطقة التكنولوجية بالمعادى، بالإضافة إلى المناطق التكنولوجية فى باقى المحافظات.

فلقد تم إنشاء القرية الذكية فى عام ٢٠٠٣ كأول مجمع للعناقيد التكنولوجية والأعمال بحيث تستقبل الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات ومكاتب حكومية وهيئات مالية ومؤسسات تعليمية...الخ. كما تم افتتاح مجمع تعهيد الأعمال (BPO) بالمعادى بهدف تلبية متطلبات الصناعة وتصدير العديد من الخدمات التكنولوجية الى مختلف العملاء بدول العالم.

كذلك قامت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)بإنشاء برنامج الحضانات التكنولوجية بهدف مساعدة الشركات الجديدة فى تطوير مهارات الأعمال والكفاءات الإدارية واجتذاب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار فى مصر، كما تقوم الهيئة بتقديم العديد من الخدمات لدعم ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بمصر على تسويق منتجاتها وخدماتها.

كما تم إنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية فى عام ٢٠٠٧ ليقوم بدعم النشر للبيانات والمعلومات عن العلوم والتكنولوجيا وكفالة تمويل البحث العلمى والتطوير التكنولوجى من ضمن

ما يناط به من أهداف.

كما تم فى سبتمبر ٢٠١٠ إنشاء مركز الإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال بالقرية الذكية بهدف التحفيز على الإبداع التكنولوجى ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب.

كذلك نجحت مصر من خلال الشراكة والتعاون مع بعض الجهات العالمية (مثل فرنسا-ألمانيا-اليابان...الخ ) فى إدخال بعض التقنيات الجديدة فى السوق المصرى واحتضان المشاريع الجديدة وإنشاء حاضنات تكنولوجية فى مجال الإبداع والتكنولوجيا وريادة الأعمال مع إنشاء مراكز التميز الخاصة بالبحوث والتطوير رفيعة المستوى. ومن هذه الأنشطة والمشروعات تلك المرتبطة بدعم البنية التحتية التكنولوجية فى العديد من المجالات منها :-

- مجال التدريب والتعليم بالمدارس ( معدات + أجهزة عرض متصلة بشبكة الانترنت + قاعات للوسائط المتعددة وقنوات اتصال عالية السرعة...الخ) لرفع كفاءة العملية التعليمية.
- مجال التعليم العالى ( مشروع تطوير التعليم العالى (HEEP) وما يتضمنه من مشروعات فرعية ومنها كمثال مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات (ICIP)وتدريب أعضاء هيئة التدريس وفنيى المعامل بالجامعات والمعاهد على استخدام التقنيات الحديثة فى مجال التدريس.
- مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ( تطبيق الأساليب العلمية الحديثة وربط مجال الإنتاج بخطط البحوث والتطوير) ومنها على سبيل المثال مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية.
- ...الخ

كذلك بدأت مصر جهودا واضحة لإنشاء مركز النانو تكنولوجى والذى يعتبر من ضمن تخصصاته الرقابة على المنتجات المصنعة ( كالصناعات الغذائية) والأمراض التى تسببها المبيدات الزراعية وأمراض النبات والحيوان للإنسان (وفحص العينات). وهذه مجرد أمثلة للجهود المصرية التى بذلت فى العقد الماضى.

وبالرغم من ذلك فمازالت مصر فى مرحلة متدنية إذا ما قورنت بدول أخرى فى نفس مرحلة النمو الاقتصادى. كما حققت مصر تقدماً فى مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية، ولكن ماتزال تحتل موقعاً متأخراً على مستوى العالم فى هذا المؤشر .

وأخيراً وليس آخراً فقد اتضح من مقارنة انجازات مصر فى مؤشرات ركائز إقتصاد المعرفة بذات

المؤشرات لدى مجموعة من الدول ذات المستويات المختلفة للدخل ، أن مؤشرات مصر مازالت دون المستوى الذى تحظى به الدول متوسطة أو مرتفعة الدخل خاصة فى مؤشرى التعليم والابتكار، الأمر الذى يتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير ورفع مستوى جودة التعليم فى المراحل التعليمية المختلفة وخاصة فى المرحلتين الثانوية والجامعية وزيادة الاهتمام بمجالات العلوم والرياضيات وتأهيل المؤسسات العلمية جيداً، بشرياً ومادياً ،وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

ويدل كل هذا على ان مصر قد بذلت بعض الجهود فى إدارة الدولة بالمعلومات وتطوير وتنظيم الهياكل الإدارية لبناء وتطوير منظومات المعلومات فى بعض الوزارات والمؤسسات المختلفة إلا أن أوجه المحاسبة وقدرات إتاحة الحكم الرشيد "الحوكمة" وأوجه تنمية وتدريب الموارد البشرية وحجم دعم البنية التكنولوجية الأساسية مازالت قاصرة لحد كبير لتحويل مصر لمجتمع معرفة واقتصاد مبنى على المعلومات والمعرفة.

كما أن أبعاد تطوير البنية الأساسية وتوضيح أبعاد المحتوى المعلوماتى (الفكرى والادارى والمالى والقضايا الاجتماعية والسياسية المرتبطة بقطاع المعلومات المصرى) التى يجب أن تتضمنها أى إستراتيجية لخطة تطوير منظومات المعلومات بمصر مازالت غائبة فى الوضع المصرى الراهن.

**غايات وأهداف التطوير:**

إن التحول لمجتمع المعلومات والاقتصاد المبنى على المعلومات والمعرفة يمثل فى الوقت الحاضر ظاهرة عالمية، وبالتالى ينبغي على مصر فى حقبة التحول الحضارى الحالية وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أن تعمل على أن يكون لها موقع تنافسى فى الخريطة العالمية، بالتحول إلى إدارة الدولة بالمعلومات لمساندة وتعظيم القوى الدافعة للتنمية الشاملة وتطوير منظومات المعلومات القومية لسد الفجوة والتفرقة بين ثراء وفقر المعلومات.

ونظراً لأن عملية الوصول الحر للمعلومات بسرعة ودقة فى أى مكان وأى وقت من قبل أى مواطن أو مستخدم معلومات بالدولة إلى جانب حرية المشاركة فى تبادل المعلومات يسهمان بشكل عام فى رفع قدرة المجتمع على تحفيز عوامل النمو الذى يؤدى لجودة حياة المواطنين، فإن هذا يستلزم وضع خطة قومية للتطوير فى ضوء إستراتيجية وسياسة عامة مشكّلة لهذا

الغرض بحيث تنطلق من الآتى :-

١- ترشيد الاستفادة بالمتاح من منظومات المعلومات وقواعد البيانات وبنيتها التكنولوجية القائمة والمتاحة مع تجنب التكرار وإهدار الجهد والمال العام فى عملية التطوير بدلا من ترك هذا الملف الهام للمعلوماتية لآليات السوق التجارية والتى لا تعمل على ضمان تلبية الاستثمارات المتدفقة فى منظومات المعلومات المتطلبة(لتحقيق مطالب المواطنين وحاجات المجتمع ) بدون هدر.

٢- بناء وتطوير قطاع المعلومات القومى والذى يعتمد لحد كبير على القدرة على التكامل والتنسيق وتطبيق معايير ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز شبكات التواصل والتفاعل الاجتماعى، وتضييق الفجوة الرقمية وتجاوز الفجوة الثقافية والرقمية بين الثرى والفقير وبين المجتمعات الحضرية والريفية وبين الذكور والإناث فى المجتمع المصرى وبين مصر ودول العالم، بحيث يصبح لدى جميع المواطنين المصريين فرصا متكافئة فى الوصول إلى المعلومات والخدمات أينما وجدوا وفى أى وقت.

٣- كما أن عملية تحديد رؤى وأهداف، أى إستراتيجية، مستنيرة لإدارة مصر بالمعلومات وتطوير منظومات المعلومات يجب أن تسهم بالدرجة الأولى فى تسهيل تفاعلية الاتصالات وتلبى التزامات وتعهدات الحوكمة الرشيدة التى تستجيب للشفافية والعدالة وحرية تداول المعلومات فى مجتمع المعرفة. فوجود مثل هذه الرؤى والأهداف الإستراتيجية ينعكس على تقييم مدى الاستعداد الالكتروني (E-Readiness) للدولة ككل، مما يسهم فى تشكيل كل من الحكومة الالكترونية (E-Government) والحوكمة الرشيدة الالكترونية (E-Governance).

٤- إن الرؤى المستهدفة للتطوير تستلزم بالضرورة اتباع سياسات من شأنها الإسراع فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كل المؤسسات والأجهزة بالدولة وكافة مؤسسات التعليم والمراكز الاجتماعية والمدنية العديدة والمتنوعة القائمة بما يسهم فى تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة الالكترونية ويساند بشكل عام غايات التنمية القومية الشاملة والمتعلقة بكل من-:

أ- الاقتصاد التنافسى الدولى.

ب-تأهيل وتنمية الموارد البشرية.

ج- توزيع اقتصاد التنمية والأنشطة الاقتصادية جغرافيا وإقليميا.

د- تنمية الموارد الطبيعية واستدامتها.

ه- تحسين فرص السلام الاجتماعى والانضباط.

و- فعالية الحوكمة الرشيدة.

وهذا كله يرتبط بسن مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة لذلك، والتى نرى أنها غائبة أو قاصرة إلى حد كبير فى السياق المصرى الراهن، خاصة فيما يتعلق بقطاع المعلومات المصرى بأبعاده المختلفة مع مراعاة الحوكمة وأوجه المحاسبة.

ويبقى لنا أن نتعرف على وسائل وآليات استكمال تحول مصر لمجتمع معرفة باقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة مع إيضاح مستلزمات عملية التحول. وهذا ماسنتناوله فى المقالة القادمة.